Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 7, No. 3 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070301 **Pages: 1-19**

الصحافة العراقية -التحديات والآفاق المستقبلية (2020-2025)

م. د. عبد الوهاب كاظم محمود
كلية العلوم الإنسانية، جامعة بلاد الرافدين، قسم الأعلام، ديالى، 32001، العراق.
dr.abdalwahab@bauc14.edu.iq

الملخص
يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على التحولات التاريخية والتحديات الراهنة والآفاق المستقبلية، ويهدف إلى رصد التطورات التي شهدتها الصحافة بعد عام 2003، وتشخيص التحديات مثل التهديدات الأمنية والضغوط السياسية وضعف البنية التحتية، واستكشاف فرص التحول الرقمي وتعزيز الاستقلالية والمهنية، كما يهدف إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات الإعلامية، وإثراء الأدبيات الأكاديمية حول الإعلام العراقي. اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور الصحافة العراقية، مع تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والتكنولوجية المؤثرة، وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين: الأول يتناول التطور التاريخي للصحافة حتى القرن الحادي والعشرين، والثاني يركز على التحديات والفرص المستقبلية. أظهرت النتائج أن الصحافة العراقية تمتلك تاريخًا غنيًا ومعقدًا، حيث شهدت انفجارًا إعلاميًا بعد عام 2003، لكن هيمنة الأحزاب السياسية والتحديات الأمنية والتمويلية أثرت سلبًا على استقلاليتها، كما تفتقر الصحافة إلى البنية التحتية التقنية اللازمة، مما يحد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى ذلك تفتقر القوانين العراقية إلى الحماية الكافية للصحفيين، مما يزيد من المخاطر التي تواجههم. وبناء على نتائج البحث أوصى البحث إجراء أبحاث مستقبلية تركز على تأثير التحول الرقمي، ودور الصحافة المستقلة في تعزيز الديمقراطية، وتقييم برامج التعليم الإعلامي، كما يُوصى بتطوير نماذج التمويل المستدام للمؤسسات الإعلامية، وتحليل تأثير القوانين على حرية الصحافة، وتسهم هذه التوصيات في تعزيز البحث العلمي حول الصحافة العراقية وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الصحافة العراقية، القرن الحادي والعشرون، التحديات، الآفاق المستقبلية، التحول الرقمي.

Iraqi Journalism - Challenges and Future Prospects (2020-2025)

Lect. Dr. Abdalwahab Kazem Mahmoud
College of Human Sciences, University of Bilad Al-Rafidain, Department of Media, Diyala, 32001, Iraq.
dr.abdalwahab@bauc14.edu.iq

Abstract
This research aims to analyze the state of Iraqi journalism in the 21st century, focusing on historical transformations, current challenges, and prospects. It seeks to examine developments in journalism after 2003, identifying challenges such as security threats, political pressures, and infrastructure deficiencies, while exploring opportunities for digital transformation, enhancing independence, and professionalization. The study also provides practical recommendations for policymakers and media institutions, contributing to the academic literature on Iraqi media. The research relies on a historical and analytical approach to trace the development of Iraqi journalism, while analyzing the influential political, social, and technological factors. The research is divided into an introduction and two chapters: the first covering historical developments up to the 21st century, and the second focuses on contemporary challenges and future opportunities. The results show that Iraqi journalism has a rich yet complex history. While experiencing unprecedented media expansion post-2003, political parties'

dominance, security concerns, and financial constraints have negatively impacted their independence. Furthermore, the press lacks the necessary technical infrastructure, limiting its ability to compete. Furthermore, Iraqi laws lack adequate protection for journalists, increasing the risks they face. Based on these findings, the study recommends: conducting further research on digital transformation's impact; examining independent journalism's role in democratic development; evaluating media education programs; developing sustainable funding models for media institutions; and analyzing how legislation affects press freedom. These recommendations aim to enhance scholarly understanding of Iraqi journalism and develop effective strategies to address current and future challenges.

Keywords: Iraqi journalism, 21st century, Challenges, Future prospects, Digital transformation.

المقدمة

تعود جذور الصحافة العراقية إلى العهد العثماني، حيث بدأت كوسيلة بسيطة لنقل الأخبار والمعلومات، وفي عام 1869م صدرت أول صحيفة عراقية تُعرف باسم "الزوراء" في بغداد، والتي أسسها الصحفي اللبناني يعقوب سركيس، وكانت هذه الصحيفة تُعبر عن آراء المثقفين وتتناول القضايا الاجتماعية والسياسية، مما ساهم في نشر الوعي بين المواطنين، وخلال هذه الفترة كانت الصحافة تُعتبر وسيلة لنقل الأخبار المحلية والدولية، لكنها أيضًا كانت منصة للتعبير عن الأفكار الجديدة التي بدأت تتشكل في المجتمع العراقي.

مع بداية القرن العشرين شهدت الصحافة العراقية تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد الاحتلال البريطاني للعراق في عام 1914، وأصبحت الصحافة أداة مهمة في مقاومة الاحتلال، حيث استخدمها الوطنيون لنشر أفكارهم ودعواتهم للاستقلال، وفي عام 1921 بعد تأسيس الدولة العراقية، تم إنشاء العديد من الصحف والمجلات التي تعكس التنوع الثقافي والسياسي في البلاد، مثل "المؤيد" و"العراق"، وخلال هذه الفترة، لعبت الصحافة دورًا محوريًا في تشكيل الهوية الوطنية، حيث ساهمت في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتعزيز المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.

شهدت الصحافة العراقية خلال العهد الجمهوري تحولات كبيرة تبعاً لتغير الأنظمة السياسية وتقلب الأوضاع الداخلية، فبعد ثورة 14 تموز 1958، أُلغيت الملكية وظهرت بوادر انفتاح إعلامي نسبي، حيث تنوعت الصحف بين حزبية ومستقلة، مثل صحيفة الثورة الناطقة باسم الحكم الجديد والحرية لسان حال الحزب الشيوعي، غير أن هذا الانفتاح لم يدم طويلاً، إذ شهدت الحقبة اللاحقة تقلصاً متزايداً لحرية الصحافة، خاصة بعد انقلاب 1963 وصعود حزب البعث إلى السلطة عام 1968، حيث تحول الإعلام تدريجياً إلى أداة دعاية حكومية، تخضع لرقابة صارمة وتوجيه أمني مباشر، وفي عقدي السبعينيات والثمانينيات، أصبحت الصحافة العراقية جزءاً من آلة الدولة الدعائية، حيث هيمنت الصحف الرسمية مثل "الثورة" والجمهورية"، بينما اختفت الأصوات المستقلة تماماً، وخضعت الصحافة للرقابة خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وحرب الخليج (1991)، وتحولت وسائل الإعلام إلى منابر للخطاب الوطني، وفي ظل الحصار الاقتصادي(1991-2003)، تراجعت الصحافة الورقية بسبب نقص الورق والحبر، لكنها ظلت خاضعة للسيطرة الكاملة للنظام، مع التركيز على توجيه الرسائل السياسية.

شهدت الصحافة العراقية تحولات جذرية ومتسارعة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث شكل عام 2003 منعطفاً حاسماً في مسارها التاريخي، فبعد عقود من السيطرة الحكومية والرقابة، برزت فجوة إعلامية واسعة حاولت وسائل الإعلام الجديدة ملؤها، وقد أتاح التحول السياسي آنذاك هامشاً غير مسبوق من الحرية الإعلامية، انعكس في ظهور عشرات الصحف المستقلة والحزبية، وإطلاق قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية، وغير أن هذا الانفتاح الإعلامي المفاجئ جاء في بيئة سياسية وأمنية بالغة التعقيد، حيث واجهت المؤسسات الصحفية تحديات جمة في ظل غياب الإطار القانوني المنظم، وتداخل المصالح السياسية مع العمل الإعلامي، كما أن غياب الخبرة الكافية في إدارة المؤسسات الإعلامية المستقلة، وضعف البنية التحتية التقنية، حال دون تحقيق انتقال ناجح نحو نظام إعلامي حر ومهني، وقد تفاقمت هذه التحديات بفعل العنف الطائفي الذي طبع المرحلة، حيث تعرض العديد من الصحفيين للاستهداف والتهديد، مما أثر سلباً على حرية الرأي والتعبير.

وقد أضافت التحولات التكنولوجية العالمية بُعداً جديداً لهذه التحديات، حيث اضطرت الصحافة العراقية إلى مواكبة الثورة الرقمية في وقت كانت تواجه فيه أزماتها الداخلية، فانتقل جزء كبير من المشهد الإعلامي من الشكل الورقي التقليدي إلى المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، مما طرح إشكاليات جديدة تتعلق بمصداقية الخبر، وانتشار الأخبار الكاذبة، وضعف آليات التحقق المهنية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن التجربة الإعلامية العراقية في القرن الحادي والعشرين تبقى ذات دلالة خاصة، إذ تمثل محاولة جريئة لبناء إعلام حر في بيئة مضطربة، وقد كشفت هذه التجربة عن حاجة ماسة إلى إصلاحات تشريعية، واستثمارات في

الكوادر الصحفية، وبناء مؤسسات إعلامية قادرة على الجمع بين الحرية والمسؤولية، مما يفتح الباب أمام بحث جاد في سبل تطوير الصحافة العراقية، واستشراف آفاقها المستقبلية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

أولا: مشكلة البحث

تتجلى الإشكالية الرئيسية في دراسة "الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين: التحديات والآفاق المستقبلية" في التناقض بين الدور الحيوي الذي تلعبه الصحافة في تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، وبين التحديات الكبيرة التي تواجهها في بيئة سياسية واجتماعية معقدة، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الصحافة العراقية بعد عام 2003، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلات متعددة، مثل الرقابة الحكومية، والتهديدات الأمنية، والاعتداءات على الصحفيين، بالإضافة إلى انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة في عصر الرقمنة.

ثانياً: أسئلة البحث

1. ما هي أبرز التحولات التي شهدتها الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين، ما هي الآفاق المستقبلية للصحافة العراقية في ظل التغيرات التكنولوجية والاجتماعية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تساهم في فهم واقع الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين واستشراف مستقبلها، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. **رصد التحولات التاريخية**: تتبع التطورات التي مرت بها الصحافة العراقية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد عام 2003، مع تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والتكنولوجية التي شكلت مسارها.
2. **تحليل التحديات الراهنة**: تشخيص التحديات التي تواجه الصحافة العراقية، بما في ذلك التهديدات الأمنية، والضغوط السياسية، وضعف البنية التحتية، وتأثير الأخبار الكاذبة، والرقابة المباشرة وغير المباشرة.
3. **استكشاف الآفاق المستقبلية: تحديد** الفرص المتاحة لتطوير الصحافة العراقية، سواء على المستوى التشريعي أو المهني أو التكنولوجي، واقتراح آليات لتعزيز استقلاليتها ومنهيتها.
4. **تقييم تأثير التكنولوجيا**: دراسة أثر التحول الرقمي على المشهد الإعلامي العراقي، بما في ذلك دور وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية، وتحديات المصداقية والاحترافية في هذا الإطار.
5. **تقديم توصيات عملية**: وضع مقترحات لصناع القرار والمؤسسات الإعلامية لدعم الصحافة العراقية، مثل تعزيز الحماية القانونية للصحفيين، وتحسين التمويل، وبناء القدرات المهنية.
6. **المساهمة في الأدبيات الأكاديمية**: إثراء الدراسات الإعلامية المتعلقة بالعراق من خلال تقديم تحليل شامل لتجربة الصحافة في القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على التفاعل بين السياق المحلي والمتغيرات العالمية.

رابعاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يقدم إضافة نوعية للمعرفة الأكاديمية والممارسة الإعلامية من خلال:

1. **التحليل الشامل للمرحلة الانتقالية**: تمثل دراسة الصحافة العراقية بعد 2003 تحليلاً مفصلاً لإحدى أهم المراحل الانتقالية في تاريخ الإعلام العربي، حيث تقدم هذه الدراسة رصداً دقيقاً لتحول الإعلام من أداة دعاية حكومية إلى فضاء متعدد الأصوات في بيئة ديمقراطية ناشئة، مع تحليل العوامل السياسية والاجتماعية التي شكلت هذا التحول.
2. **سد الفجوة البحثية في الدراسات الإعلامية**: تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لنقص حاد في الأدبيات الأكاديمية التي تتناول الإعلام العراقي الحديث، فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الفترات التاريخية التقليدية، بينما تهمل هذه المرحلة الحرجة التي تشكل نموذجاً فريداً لتحول إعلامي في بيئة ما بعد الصراع.
3. **الاستجابة للتحديات المهنية المعاصرة**: توفر الدراسة تحليلاً عميقاً للتحديات العملية التي تواجه الصحفيين العراقيين اليوم، بدءاً من التهديدات الأمنية ووصولاً إلى تحديات التحول الرقمي، كما تقدم رؤى عملية لتعزيز الحماية المهنية وتحسين جودة المحتوى الإعلامي في بيئة معقدة.

4. **دور الإعلام في بناء السلام المجتمعي**: تسلط الدراسة الضوء على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في معالجة الانقسامات الطائفية والعرقية، ومن خلال تحليل نماذج ناجحة وتجارب رائدة، تقدم رؤى قابلة للتطبيق حول كيفية توظيف الإعلام كأداة للتماسك الاجتماعي.
5. **الاستشراف المستقبلي للإعلام العراقي**: تكتسب الدراسة أهمية استثنائية نظراً لتوقيتها الحرج، حيث تأتي في مرحلة تشهد تحولات جيوسياسية كبرى في المنطقة.

خامساً: مبررات اختيار الفترة (الإطار الزمني للبحث)

تكتسب دراسة الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين أهميتها من كونه يمثل مرحلة تحول تاريخية غير مسبوقة، فبعد عقود من الهيمنة الحكومية الكاملة على الإعلام، شهد العراق مع مطلع الألفية الجديدة تحولاً جذرياً نحو التعددية الإعلامية في بيئة ديمقراطية ناشئة، وهذه الفترة (2000-2025) شملت أحداثاً فارقة بعد عام2003، وصعود الإعلام الحر، وتفجّر وسائل الإعلام الرقمية، ما يجعلها حقبة استثنائية تستحق الدراسة والتحليل من حيث تأثير هذه التحولات على تشكيل الهوية الإعلامية العراقية المعاصرة، كما تمثل هذه الفترة نموذجاً فريداً لدراسة إعلام ما بعد الصراع في بيئة عربية، حيث تجلت تحديات استثنائية كالعنف ضد الصحفيين، وتدخل الكثير من القوى بالأعلام وتأثير المحاصصة الطائفية على العمل الإعلامي، وفي المقابل برزت فرص غير مسبوقة لبناء إعلام حر يساهم في التحول الديمقراطي، واختيار هذه الفترة بالذات يعكس الحاجة لفهم ديناميكيات الإعلام في مراحل الانتقال السياسي، واستخلاص الدروس للدول العربية التي قد تمر بتحولات مماثلة، مما يمنح البحث راهنية وأهمية تتجاوز السياق العراقي المحض.

سادساً: الدافع إلى البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يحاول سد فجوة كبيرة في الدراسات الأكاديمية التي تتناول تطور الصحافة العراقية في مرحلة ما بعد 2003، والتي تمثل تحولاً مفصلياً في تاريخ الإعلام العربي، فمع ندرة البحوث الجادة التي تتابع هذه التجربة الفريدة، يبرز هذا البحث كمحاولة لتوثيق التحولات الكبرى التي شهدها المشهد الإعلامي العراقي، من نظام إعلامي أحادي إلى فضاء متعدد الأصوات، مع تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والتكنولوجية التي شكلت هذه التحولات، وينبع هذا البحث من قناعة راسخة بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة الحرة في بناء الديمقراطية وتعزيز التماسك الاجتماعي، ففي ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الصحافة العراقية، بدءاً من التهديدات الأمنية ووصولاً إلى تأثيرات المحاصصة، ويأتي هذا البحث كمحاولة لتشخيص هذه الإشكاليات واقتراح حلول عملية لتطوير الأداء الصحفي، كما يعكس البحث رغبة حقيقية في المساهمة في تطوير الإعلام العراقي.

سابعاً: فصول البحث

تم تقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، الفصل الأول عرض التطور التاريخي للصحافة العراقية عبر العصور حيث أن المبحث الأول تناول التطور التاريخي للصحافة العراقية حتى القرن الحادي والعشرين، اما المبحث الثاني تناول الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين، والفصل الثاني ناقش التحديات والآفاق المستقبلية للصحافة العراقية، والمبحث الأول سلط الضوء على التحديات التي تواجه الصحافة العراقية، اما المبحث الثاني سلط الضوء على الآفاق المستقبلية للصحافة العراقية، والخاتمة: ملخص لأهم نتائج البحث.

ثامناً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع تطور الصحافة العراقية خلال القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول

التطور التاريخي للصحافة العراقية عبر العصور

شهدت الصحافة العراقية تحولات جذرية عبر مراحل تاريخية متعاقبة، انطلاقاً من بداياتها الأولى في العهد العثماني، مروراً بالمرحلة الملكية والجمهورية، ووصولاً إلى القرن الحادي والعشرين بكل تعقيداته، ولطالما كانت الصحافة مرآة عاكسة للتحولات السياسية والاجتماعية في العراق، حيث ارتبط تطورها بتغير الأنظمة الحاكمة وطبيعة الصراعات الداخلية والخارجية.

المبحث الأول

التطور التاريخي للصحافة العراقية حتى القرن الحادي والعشرون

أولاً: الصحافة في العهد العثماني (1869-1917)

شهد العهد العثماني البواكير الأولى للصحافة العراقية في ظل نظام سياسي مركزي صارم، حيث مثلت صحيفة " زوراء" (1869) النواة التأسيسية لهذا المشهد الإعلامي الناشئ، وأنشأها الوالي مدحت باشا كمشروع حكومي [1]، فجمعت بين الأخبار الرسمية والتوجيهات الاجتماعية، وصدرت بانتظام لمدة 48 عاماً بلغت خلالها 2606 عدداً [2]، وجاءت هذه التجربة الرائدة في بيئة اجتماعية تقليدية تعاني من الأمية وضعف البنية التحتية، مما حدّ من تأثيرها الجماهيري، لكنها مع ذلك أسست تقليداً إعلامياً جديداً في العراق.

شهدت الصحافة العراقية تحولاً جوهرياً بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908، الذي فتح الباب أمام تعددية إعلامية غير مسبوقة، وخلال السنوات الخمس التالية (1909-1913)، انفجر المشهد الصحفي بإصدار 61 صحيفة موزعة على المدن العراقية الرئيسية، تميزت بتنوع لغوي (عربية، تركية، فارسية، كردية) وتخصصات متنوعة (سياسية، فكاهية، أدبية)، وجاءت صحيفة "بغداد" (1908) كأول تجربة أهلية ناجحة، جمعت بين العمق السياسي والرصانة الأدبية، فيما مثلت "الرقيب" (1909) نموذجاً للجرأة النقدية التي دفعت بصاحبها إلى المنفى[3] .

في الأقاليم العراقية برزت تجارب صحفية لافتة تعكس الخصوصيات المحلية، ففي البصرة أسس سليمان فيضي "الإيقاظ" (1909) التي ركزت على تعزيز الوعي الوطني والهوية العربية، بينما اهتمت "التهذيب" لنفس العام بقضايا الإصلاح الاجتماعي، وفي الموصل، ظهرت "نينوى"(1909) كأول صحيفة أهلية بالمدينة، تميزت بخطاب معتدل في بيئة محافظة، وأما الرياض (1910) فكانت فريدة في تركيزها على شؤون نجد والجزيرة العربية، مما وسع الأفق الجغرافي للصحافة العراقية[4] .

يُعتبر قانون المطبوعات العثماني الصادر عام 1865 حجر الأساس في التنظيم التشريعي للصحافة العراقية[5] ، حيث وضع أُطراً رقابية صارمة استمر تأثيرها لعقود لاحقة، واشترط القانون نظام ترخيص مسبق لإصدار أي مطبوع، مع حق الجهات الرسمية في الرفض دون إبداء أسباب، كما فرض رقابة مسبقة على المحتوى ومنع أي انتقاد للسلطان أو مؤسسات الدولة، مع حظر صريح لكل ما قد يمس "الدين الإسلامي ومقدساته" أو يسبب "الفتنة بين الطوائف"، وجاءت العقوبات مشددة تتراوح بين الغرامات الباهظة ومصادرة المطبوعات وحتى السجن والنفي للمخالفين، وهذا التشريع الذي صدر في سياق إصلاحات "التنظيمات" العثمانية، لم يكتفِ بتأخير ظهور الصحافة العراقية (حيث تأخر صدور أول صحيفة " زوراء" حتى 1869)، بل أسس تقليداً رقابياً استمر في القوانين العراقية اللاحقة، ورسخ ثقافة الخوف الذاتي لدى الصحفيين[6] .

في المجال المجلاتي شهدت الفترة (1910-1914) صدور 16 مجلة، غلب عليها الطابع الأدبي (10 مجلات)، بينما اهتمت بعضها بالشؤون العلمية والتاريخية، وتركز معظمها في بغداد (14 مجلة)، مع تجارب محدودة في كركوك والنجف، مما يعكس التفاوت التنموي بين المركز والأطراف[7] .

ثانياً: الصحافة في عهد الاحتلال البريطاني والملكي (1914-1958)

شهدت الصحافة العراقية بين عامي 1914 و1958 تحولات جذرية، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: الصحافة تحت الاحتلال البريطاني (1914-1920):

شهدت فترة الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1920) تحولاً جذرياً في المشهد الصحفي، حيث أدرك البريطانيون مبكراً أهمية السيطرة على المنابر الإعلامية لترسيخ وجودهم، فمع دخول القوات البريطانية البصرة عام 1914، باشروا فوراً بتنفيذ استراتيجية إعلامية محكمة تقوم على ثلاث ركائز: السيطرة على وسائل الإنتاج الصحفي، وإصدار صحف موالية، وقمع الأصوات المعارضة، وكانت مطبعة الولاية في البصرة أول ما وقع تحت السيطرة البريطانية، تلاها الاستيلاء على المطابع الأهلية أو إخضاعها لرقابة مشددة، مما منح المحتلين سيطرة شبه كاملة على تدفق المعلومات.

وفي إطار هذه السياسة أصدرت السلطات البريطانية جريدة "الأوقات البصرية" في نوفمبر 1914، التي تميزت بكونها أول صحيفة متعددة اللغات في العراق (العربية، الإنكليزية، التركية، الفارسية)، وهو خيار مدروس لاستهداف جميع شرائح المجتمع، ولم تكن هذه الصحف مجرد منابر إخبارية، بل تحولت إلى أدوات دعائية متقنة، ركزت على تشويه صورة العثمانيين بينما صورت البريطانيين كمحررين للعراق، وفي الوقت نفسه ألغت السلطات جميع الصحف الصادرة قبل الاحتلال، في محاولة لخلق فراغ إعلامي تملؤه بأصواتها[8]، ومع تقدم القوات البريطانية شمالاً نحو بغداد، وسعوا نطاق سيطرتهم الإعلامية، فأصدروا جريدة "العرب" في

يوليو 1917 التي زعمت أنها "عربية المبدأ والغرض"، لكنها في الواقع كانت أداة دعائية بريطانية صرفة أشرف عليها ضباط مخابرات مباشرة، وتبع ذلك إصدار صحف أخرى مثل "الشرق" (أغسطس 1917) و"الأوقات البغدادية" (يناير 1918) ، ثم جريدة "العراق" في يونيو 1920 التي صدرت في توقيت حرج قبيل اندلاع ثورة العشرين، في محاولة واضحة لاحتواء السخط الشعبي المتصاعد[3] ، ولكن سياسة القمع هذه أنتجت رد فعل معاكساً، فمع اشتعال ثورة العشرين في يونيو 1920، بدأت تظهر بوادر صحافة وطنية معارضة، فصدرت جريدة "الفرات" في سبتمبر 1920، تلاها بعد أيام قليلة إصدار جريدة "الاستقلال" (28 سبتمبر 1920)، ورغم محدودية انتشارها وتأثيرها بسبب ضعف الإمكانيات والرقابة المشددة، إلا أنها مثلت البذور الأولى لصحافة وطنية مستقلة، حملت في طياتها بذور المقاومة ضد الهيمنة الأجنبية، ومهدت الطريق لمرحلة جديدة من تاريخ الصحافة العراقية في العهد الملكي اللاحق[9].

المرحلة الثانية: الصحافة في العهد الملكي (1921-1958)

شهد العهد الملكي في العراق (1921-1958) نهضة صحفية غير مسبوقة، حيث تحولت الصحافة من أداة دعائية في يد المستعمر إلى منبر حيوي يعكس تطلعات الشعب وتنوعه الفكري، ومع إعلان المملكة العراقية، برزت أجيال جديدة من الصحف التي مثلت تيارات سياسية وفكرية متعددة، رغم بقاء الرقابة البريطانية غير المباشرة، وفي عهد الملك فيصل الأول (1921-1933)، تبلور مشهد إعلامي ثري تميز بتنوع غير مسبوق، حيث ظهرت لأول مرة صحف حزبية مثل "البلاد" لسان حال حزب العهد، إلى جانب صحف سرية معارضة كـ"الحرية" التي أصدرها الحزب الشيوعي [3].

مع تأسيس الحكومة العراقية عام 1921 شهدت الساحة السياسية انفتاحاً نسبياً سمح بتأسيس الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها، مما انعكس إيجاباً على حرية التعبير في الصحافة التي اتسمت في تلك الفترة بالطابع الحزبي والسياسي [10] ، وفي إطار تنظيم المشهد الإعلامي، أصدرت الحكومة عام 1924 قانوناً يمنع دخول المواد الإعلامية الأجنبية التي تضر بمصالح البلاد[11]، سواء كانت صحفاً أو مجلات أو منشورات، ثم جاء قانون المطبوعات العراقي رقم 82 لسنة 1931 [12] وتعديلاته اللاحقة (1933، 1934) [13]، الذي وضع إطاراً قانونياً للعمل الصحفي، وإن ظلت مواد القانون تخضع لتأويلات السلطة، وهذا الإطار القانوني سمح بظهور صحف متخصصة طليعية مثل مجلة "ليلى" (1933) التي نادت بحقوق المرأة، و"المدرسة" الموجهة للأطفال، بالإضافة إلى الصحف الثقافية كـ"الرسالة" الأدبية، كما برزت في هذه الفترة صحف رياضية متخصصة، تعكس تنوعاً في الاهتمامات لم تشهده الصحافة العراقية من قبل.

شهدت الحقبة الملكية في العراق تصاعداً مقلقاً في سياسة القمع الإعلامي، حيث منح القانون رقم 44 لسنة 1937 [14] لوزير الداخلية صلاحيات استثنائية تمثلت في حق إغلاق أي صحيفة ومصادرتها دون رقابة قضائية، وبلغ هذا التوجه القمعي ذروته عام 1941 مع إصدار حزمة مراسيم جديدة وسّعت نطاق الرقابة الحكومية بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت السلطة التنفيذية تملك حق تحديد ما يُنشر وما لا يُنشر، وهو ما أدى إلى شل حركة الصحافة المستقلة وتحويل المؤسسات الإعلامية إلى مجرد أبواق رسمية للحكومة، في انتكاسة خطيرة لمسيرة حرية التعبير في العراق، وفي الأربعينيات والخمسينيات تحولت الصحافة إلى ساحة صراع سياسي حقيقية وازدهرت الصحف الحزبية رغم القيود الأمنية، حيث لعبت دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام، وصحيفة "اليقظة" (1954) مثلاً، أصبحت منبراً للمعارضة وساهمت في التمهيد لثورة 1958، وفي المقابل ظلت صحف أخرى موالية للنظام، مما خلق حالة من التعددية الإعلامية النسبية[15] .

شهد عام 1954 صدور المرسوم رقم (24) [16] الذي أحدث تحولاً جوهرياً في المشهد الإعلامي العراقي، حيث ألغى جميع التراخيص الصحفية السابقة وفرض نظاماً جديداً للتراخيص يقيد حرية النشر والتعبير، وقد تميز العهد الملكي (1932-1958) بهيمنة الدولة على وسائل الإعلام الرئيسية، بدءاً من تأسيس الإذاعة العراقية عام 1932 ووصولاً لإطلاق تلفزيون العراق عام 1956 [3]، مع فرض رقابة صارمة على المحتوى المنشور[17]، ويمكن توصيف العلاقة بين السلطة والصحافة خلال هذه الفترة بأنها علاقة إشكالية اتسمت بالتذبذب بين القمع والانفتاح النسبي، حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى تطبيق القوانين بشكل تعسفي ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، مستندة إلى ذرائع الحفاظ على الأمن الوطني، كما مارست سلطات الرقابة حظراً واسعاً على دخول المطبوعات الأجنبية تحت نفس المبررات الأمنية[18].

ثالثاً: الصحافة في العهد الجمهوري (1958-2003)

شكّلت الصحافة العراقية عبر تاريخها الطويل مرآة عاكسة للتطورات السياسية والاجتماعية التي مر بها البلد، حيث ارتبط تطورها عضوياً بتحولات النظام السياسي وتغير موازين القوى، ويمثل العهد الجمهوري (1958-2003) مرحلة بالغة التعقيد في تاريخ الإعلام العراقي، تبدأ بثورة تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي، وتنتهي بسقوط نظام صدام حسين عام 2003[3].

مرحلة الصحافة في العهد الجمهوري وحتى حرب الخليج الثانية (1958-1991)

شهدت الصحافة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم (1958-1963) تحولاً جذرياً نحو المزيد من السيطرة الحكومية، حيث أسس القانون رقم (50) لسنة 1959 [19] وزارة الإرشاد كجهاز رسمي لمراقبة الفكر وتوجيه الرأي العام، ومع الاحتفاظ بالقوانين الرقابية للعهد الملكي، خاصة المرسوم رقم (24) لسنة 1945، فرض النظام رقابة عسكرية صارمة عبر البيان رقم (131) لسنة 1960 الذي منع المطبوعات غير المرخصة وحظر استيراد الصحف الأجنبية، محولاً الإعلام إلى أداة لتمجيد "الزعيم الأوحد" وقمع الأصوات المعارضة، وشهدت الصحافة العراقية تحولات جذرية خلال العهد الجمهوري (1958-1991)، بدأت بمرحلة انفتاح نسبي بعد ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالحكم الملكي، ومع قيام الجمهورية صدرت جريدة "الجمهورية" كأول صحيفة رسمية للنظام الجديد، بينما استمرت سبع صحف رئيسية في الصدور مثل "البلاد" و"الحرية"، وفي نوفمبر 1958، منحت الحكومة امتيازات لثماني صحف جديدة، مما أتاح تنوعاً في الرؤى السياسية والاجتماعية [1].

بعد سقوط نظام قاسم عام 1963 حاول النظام الجديد إجراء إصلاحات شكلية بإصدار قانون جديد للمطبوعات ألغى المرسوم رقم (24) [20] ، لكنه حافظ في الجوهر على سياسة السيطرة على الإعلام، وهذه المرحلة التاريخية تركت آثاراً عميقة على تطور الصحافة العراقية، حيث رسخت تقليداً خطيراً في توظيف الإعلام لخدمة السلطة بدلاً من خدمة الحقيقة والرأي العام ، وكان عبد الكريم قاسم قد وضع الصحافة العراقية تحت رقابة عسكرية، تخضع الإرادة الحاكم العسكري الذي اصدر بدوره بيانا يحمل الرقم (131) في الثالث عشر من شهر آب 1960م، فرض بموجبه عقوبات وغرامات على الصحف أو المطبوعات أو النشرات التي تصدر دون إذن مسبق من الحاكم العسكري، ومنع دخول الصحف والمجلات القادمة من خارج العراق وكانت حكومة عبد الكريم قاسم تدفع الأموال لشراء ذمم بعض الصحفيين، عن طريق المكتب الصحفي لوزارة الدفاع التي يديرها عبد الكريم قاسم بنفسه[21].

لكن هذا الانفتاح لم يدم طويلاً، وبعد انقلاب 8 فبراير 1963 ألغيت امتيازات الصحف وأصدر "الجماهير" كصحيفة حزبية وحيدة، وتوالت القوانين المقيدة، حيث صدر قانون المطبوعات رقم 53 لسنة 1964 الذي فرض رقابة صارمة على العمل الصحفي، وفي ديسمبر 1967، جاء قرار التأميم لتحويل جميع الصحف إلى "المؤسسة العامة للصحافة والطباعة"، مما أرسى سيطرة الدولة الكاملة على الإعلام [22] ، وفي عام 1967 أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (155) الذي مثّل نقلة نوعية في تنظيم قطاع الصحافة والإعلام [23]، حيث وضع جميع وسائل النشر والطباعة تحت إشراف وزارة الثقافة والإعلام بشكل مركزي، وقد شملت أحكام هذا القانون إلغاء كافة التراخيص الصحفية السابقة، مما أعطى الوزارة صلاحية إعادة تنظيم المشهد الإعلامي وفق رؤيتها، وجاء هذا التشريع في سياق تعزيز سيطرة الدولة على المنابر الإعلامية، حيث أصبحت جميع المؤسسات الصحفية خاضعة للرقابة المباشرة من قبل الجهاز الحكومي، وهو ما أتاح للسلطة التحكم الكامل في توجيه الخطاب الإعلامي وتقييد الحريات الصحفية تحت ذرائع "تنظيم العمل الإعلامي" [24].

في تموز 1968 أقرّ النظام قانون المطبوعات الجديد رقم (206) لسنة 1968 [25]، الذي شكّل نقلة نوعية في هيكلة الإعلام العراقي، وقد صُمّم هذا التشريع ليكون أداة لتنظيم العمل الإعلامي وفق الرؤية الأيديولوجية للحزب الحاكم، حيث نُقلت صلاحيات الإشراف على وسائل الإعلام من المؤسسات الحكومية إلى مكتب الثقافة والإعلام وبهذا التحول الجذري، أصبح الحزب يمسك بزمام السياسة الإعلامية بشكل كامل، حيث تولى مكتبه الثقافي مهمة رسم معالم الخطاب الإعلامي وتوجيهه بما يخدم أجندته السياسية والأيديولوجية، ومع تقييد شديد لأي صوت إعلامي مستقل[26] ، وفي 1968 تعززت السيطرة الحكومية عبر إصدار القانون رقم 206 لسنة 1968 الذي ألغى جميع امتيازات الصحف، وأصبحت "الثورة" الصحيفة الرسمية للحزب، بينما صدرت صحف متخصصة مثل "العراق" الموجهة للأكراد[27]، و بعد عام 1979 وبدء الحرب العراقية-الإيرانية، تحولت الصحافة إلى تغطية الحرب، حيث صدرت صحف مثل "القادسية" العسكرية و"الرياضي" الرياضية، بالإضافة إلى صحف متخصصة أخرى، وخلال هذه الفترة بلغت السيطرة الحكومية على الإعلام ذروتها، خاصة أثناء الحرب التي استمرت ثماني سنوات[28]، وتحولت المؤسسات الصحفية إلى خدمة السياسية، مع إصدار ملاحق وأعداد خاصة لتغطية المعارك [29] .

مرحلة الصحافة من حرب الخليج الثانية حتى الاحتلال الأمريكي للعراق (١٩٩١–٢٠٠٣)

شهدت الصحافة العراقية في الفترة ما بين 1991-2003 انحداراً غير مسبوق نتيجة للحصار الاقتصادي والعزلة الدولية التي عانى منها العراق بعد حرب الخليج الثانية، وتحولت المؤسسات الصحفية إلى هياكل باهتة تعاني من شح المواد الأساسية، حيث اضطرت الصحف الحكومية إلى تقليص صفحاتها من 16 إلى 8 صفحات فقط، ولم يعد يصدر سوى ست صحف رسمية منها خمس بالعربية وواحدة بالإنجليزية، إضافة إلى صحيفة رياضية واحدة [1]، وفي هذا المناخ برزت ظاهرة صحف السلطة مثل "بابل" و"الزوراء" التي صدرت عام 1998، والتي استخدمت كأداة للهجوم على بعض المسؤولين تحت غطاء من النقد المسرحي، ولكن هذه الصحف

ظلت استثناءً في مشهد إعلامي متكلس، حيث تحولت الصحافة إلى مجرد أدوات للترويج لسياسات النظام، بينما عانت الصحف التقليدية من الجمود والترهل[30] ، كما واجه القطاع الصحفي خلال هذه الفترة عزلة دولية كاملة، مع إغلاق المكاتب الإعلامية العراقية في الخارج، وتوقف أي تبادل إعلامي مع العالم الخارجي، ومع ذلك استمر النظام في استخدام الصحف كمنابر دعائية، رغم تدهور مستواها الفني والمهني بشكل كبير، حيث اقتصر محتواها على تمجيد السلطة[15] .

المبحث الثاني

الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرون

شهدت الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: الصحافة العراقية في مرحلة ما بعد الانفجار الإعلامي (2003-2008)

شكل عام 2003 نقطة تحول جذرية في تاريخ الإعلام العراقي، فبعد عقود من السيطرة على وسائل الإعلام، حيث لم يكن هناك سوى عدد محدود من الصحف والقنوات التابعة للدولة، شهد العراق بعد 2003 ما يمكن وصفه بـ"الانفجار الإعلامي"، وخلال أشهر قليلة فقط، تحول المشهد الإعلامي من أحادي الصوت إلى فسيفساء معقدة من الأصوات والمصالح المتنافسة، وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في عدد المنافذ الإعلامية، بل كان أيضًا تعبيرًا عن التغيرات الاجتماعية والسياسية العميقة التي شهدها العراق[15]، ومع سيطرة القوات الأمريكية على العراق في 9 أبريل 2003 بدأت سلطات الاحتلال في إصدار مجموعة من القرارات التي أعادت تشكيل المشهد الإعلامي العراقي، ومن أبرز هذه القرارات:

أولاً: قرار حل وزارة الإعلام رقم (14) لسنة 2003، الصادر في 23 أبريل 2003 [31]، والذي تضمن:

- إيقاف جميع المنشورات والمطبوعات التابعة للنظام السابق.
- وضع ضوابط جديدة لتنظيم العمل الإعلامي خلال المرحلة الانتقالية.
- منع نشر أو بث أي مواد إعلامية دون الحصول على موافقة سلطات الاحتلال.

ثانياً: قرار إنشاء شبكة الإعلام العراقية رقم (6) لسنة 2003 في يونيو[32] ، والتي جاءت كبديل للوزارة الملغاة، وضمت في بدايتها:

- محطة تلفزيونية واحدة.
- محطتين إذاعيتين (موجة متوسطة وموجة أف أم).
- صحيفتين رسميتين (سومر والصباح).

ثالثاً: تكليف الخبير الإعلامي البريطاني سايمون هالسوك في يوليو 2003 بمهام تشمل

- الإشراف المباشر على شبكة الإعلام العراقية.
- تنظيم العمل الإعلامي في البلاد.
- وضع الأسس المهنية للعمل الصحفي.

في غضون العام الأول بعد 2003، شهد العراق ظهور أكثر من 200 صحيفة ومجلة جديدة في بغداد وحدها، ومن بين هذه الصحف، برزت أسماء مثل "الصباح" التي أسسها تحالف بريمر، والزمان العراقية التي كانت تصدر من لندن ثم انتقلت إلى بغداد، و"المؤتمر" الناطقة بلسان المجلس الأعلى الإسلامي، كما ظهرت عشرات القنوات التلفزيونية مثل العراقية الرسمية، والشبكة التابعة لحركة الوفاق الوطني، و"الحرة" المدعومة أمريكياً، وهذا التنوع في وسائل الإعلام لم يعكس فقط التعددية السياسية، بل أيضًا التعددية الثقافية والإثنية في العراق [33].

أدى انهيار النظام المركزي إلى ظهور وسائل إعلام تعبر عن الهويات الفرعية، وهذا التوجه نحو التعددية الإعلامية كان له تأثير كبير على الخطاب العام، حيث أصبح لكل مجموعة صوتها الخاص، مما ساهم في تعزيز الهويات الفرعية في المجتمع العراقي[34] ، كما واجهت هذه الطفرة الإعلامية عقبات جسيمة، ودمرت الحرب معظم أستوديوهات التلفزيون الرئيسية ومطابع الصحف الكبرى، مما أثر سلبًا على قدرة المؤسسات الإعلامية على الإنتاج، وكانت الكهرباء المتقطعة تحديًا يوميًا لعمل المؤسسات الإعلامية، حيث كان انقطاع التيار الكهربائي يؤثر على البث والإنتاج، بالإضافة إلى ذلك واجهت عملية توزيع الصحف صعوبات بسبب انعدام الأمن، مما جعل من الصعب على الصحف الوصول إلى جمهورها [15] ، وقد عانى القطاع الإعلامي من أزمة حادة في الكفاءات المهنية، فقد أدت سنوات الحصار إلى هجرة العقول الإعلامية، حيث ترك العديد من الصحفيين العراق بحثًا عن فرص أفضل في الخارج، كما اعتمدت العديد من المؤسسات الجديدة على موظفين غير مدربين، مما أثر على جودة المحتوى الإعلامي،

وكانت صعوبة استقطاب الكفاءات بسبب الوضع الأمني المتدهور تحديًا إضافيًا، حيث كان العديد من الصحفيين يخشون على حياتهم [33].

شهدت هذه الفترة بعض المحاولات لتنظيم القطاع الإعلامي، وتم تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين الجديدة عام 2004، والتي كانت تهدف إلى حماية حقوق الصحفيين وتعزيز معايير العمل في القطاع، كما تم إصدار قانون المؤسسات الإعلامية عام 2007، الذي كان يهدف إلى تنظيم العمل الصحفي وتحديد معايير الترخيص، بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ برامج تدريبية دولية لبناء قدرات الصحفيين، مما ساهم في تحسين مستوى الكفاءات المهنية في القطاع.

المرحلة الثانية: الاستقطاب والهيمنة الحزبية (2008-2014)

مع بداية عام 2008 بدأ المشهد الإعلامي في العراق يأخذ شكلًا أكثر تنظيمًا، لكنه في الوقت نفسه وقع تحت سيطرة الأحزاب السياسية والقوى المتنفذة، وفي هذا العام كانت هناك مؤشرات واضحة على تحول وسائل الإعلام إلى منابر حزبية، حيث بدأت القنوات والصحف في دعم أجندات سياسية معينة، مما أثر سلبًا على استقلالية الإعلام[35].

في عام 2009 تفاقم الانقسام الطائفي في الخطاب الإعلامي بشكل ملحوظ، وكانت التقارير الإخبارية والتحليلات السياسية غالبًا ما تتناول الأحداث من منظور طائفي، مما ساهم في تعزيز الانقسامات بين المكونات المختلفة، ولم يؤثر هذا الانقسام فقط على المحتوى الإعلامي، بل أيضًا على كيفية استهلاك الجمهور للأخبار، حيث أصبح الكثيرون يميلون إلى متابعة وسائل الإعلام التي تعكس آرائهم ومعتقداتهم، مع تزايد الاستقطاب السياسي ازدادت حالات استهداف الصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي بشكل كبير في عام 2010، كما تعرض العديد من الصحفيين للتهديدات والعنف، سواء من قبل الجماعات المسلحة أو من قبل القوى السياسية، وقد تم تسجيل العديد من حالات الاغتيال والاختطاف للصحفيين، مما خلق مناخًا من الخوف والقلق في الوسط الإعلامي[36] ، وفي عام 2011 شهدت الساحة الإعلامية بعض المحاولات لتنظيم العمل الإعلامي، وتم تأسيس نقابات جديدة وظهرت مبادرات تهدف إلى تعزيز حرية الصحافة وحماية حقوق الصحفيين، ومع ذلك كانت هذه الجهود تواجه مقاومة من القوى السياسية التي كانت تسعى إلى السيطرة على الإعلام، وفي بعض الأحيان كانت هناك محاولات لتقييد حرية التعبير من خلال فرض قوانين جديدة أو استخدام الضغط السياسي[33].

مع تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2012 بدأت تظهر منصات جديدة تتيح للناس التعبير عن آرائهم ومشاركة المعلومات، وهذه المنصات كانت بمثابة متنفس للعديد من الصحفيين والمواطنين الذين كانوا يسعون إلى تجاوز القيود المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية، ومع ذلك كانت هذه المنصات أيضًا عرضة للاستخدام من قبل القوى السياسية لنشر الدعاية والتحريض، مما زاد من تعقيد المشهد الإعلامي[37].

في عام 2013 واجهت وسائل الإعلام في العراق تحديات اقتصادية كبيرة، وكانت العديد من المؤسسات الإعلامية تعاني من نقص التمويل، مما أثر على قدرتها على تقديم محتوى عالي الجودة، كما كانت الإعلانات التجارية تتجه نحو القنوات التي تدعم الأحزاب السياسية، مما جعل من الصعب على وسائل الإعلام المستقلة البقاء على قيد الحياة، و أدى هذا الوضع الاقتصادي الصعب إلى تقليص عدد الصحفيين المدربين والمتمرسين في السوق، ويمكن القول إن المرحلة الثانية من تاريخ الصحافة العراقية (2008-2014) كانت فترة مليئة بالتحديات، حيث شهدت استقطابًا سياسيًا حادًا وهيمنة حزبية على وسائل الإعلام، وعلى الرغم من محاولات التنظيم والرقابة، إلا أن الانقسام الطائفي وزيادة استهداف الصحفيين شكلت عوائق كبيرة أمام حرية التعبير، وإن فهم هذه المرحلة التاريخية يساعد في إدراك التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الصحافة العراقية، ويبرز أهمية العمل على تعزيز حرية الإعلام واستقلاليته في ظل الظروف السياسية المعقدة.

المرحلة الثالثة: التحديات الرقمية والتحولات الجديدة (2014-2025)

مع بداية عام 2014، شهدت الصحافة العراقية تحولًا جذريًا في طريقة استهلاك الأخبار وتفاعل الجمهور معها، وذلك بفضل صعود وسائل التواصل الاجتماعي، وأصبحت منصات مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام أدوات رئيسية لنشر المعلومات وتبادل الآراء، وهذه الوسائل لم تقتصر على كونها منصات تواصل اجتماعي، بل تحولت إلى مصادر رئيسية للأخبار، حيث بدأ العديد من الصحفيين والمواطنين في استخدام هذه المنصات لنشر الأخبار العاجلة والتقارير الحصرية [36] ، وأدى هذا التحول إلى تغيير ديناميكيات الإعلام التقليدي، حيث أصبح بإمكان أي شخص لديه اتصال بالإنترنت أن يصبح ناشطًا إعلاميًا، ومع ذلك كانت هذه الظاهرة مصحوبة بتحديات كبيرة، مثل انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، مما أثر على مصداقية المعلومات المتداولة[37].

في عام 2015 شهدت الصحافة الإلكترونية انتشارًا واسعًا في العراق، وبدأت العديد من المواقع الإخبارية الإلكترونية في الظهور، مما أتاح للصحفيين تقديم محتوى متنوع وسريع، وكانت هذه المواقع تقدم تغطية شاملة للأحداث المحلية والدولية، مما ساهم في تعزيز الوعي العام بالقضايا المهمة، ومع ذلك واجهت الصحافة الإلكترونية تحديات تتعلق بالتمويل والاستدامة، وكانت العديد من المواقع تعتمد على الإعلانات كمصدر رئيسي للإيرادات، مما جعلها عرضة للتأثر بالضغوط السياسية والاقتصادية، كما أن المنافسة بين المواقع الإلكترونية كانت شديدة، مما دفع العديد منها إلى تقديم محتوى أقل جودة من أجل جذب الزوار[38] .

بحلول عام 2016 أصبح تأثير المنصات الرقمية أكثر وضوحًا في المشهد الإعلامي العراقي، وبدأت هذه المنصات في تشكيل الرأي العام، حيث كانت تُستخدم كأدوات لنشر الدعاية السياسية والتحريض، في هذا السياق أصبحت وسائل الإعلام التقليدية تواجه تحديات جديدة، حيث كان عليها التكيف مع هذا الواقع الجديد، وتزايدت أيضًا ظاهرة "الصحافة المواطنية"، حيث بدأ المواطنون في تغطية الأحداث بأنفسهم ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا الأمر ساهم في تعزيز الديمقراطية، لكنه أيضًا أدى إلى تفشي المعلومات غير الدقيقة، مما زاد من تعقيد المشهد الإعلامي.

في عام 2017 واجهت الصحافة العراقية تحديات أمنية كبيرة، خاصة مع تصاعد العنف في البلاد، وتعرض العديد من الصحفيين للاعتداءات والتهديدات، سواء من قبل الجماعات المسلحة أو من قبل القوى السياسية، وكانت هذه التهديدات تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة أو تلك التي تسعى إلى تقديم تغطية موضوعية للأحداث [37]، كما أن الوضع الأمني المتدهور أثر على قدرة الصحفيين على العمل بحرية، حيث كان العديد منهم يخشون على حياتهم، وهذا المناخ من الخوف والقلق أثر سلبًا على جودة التغطية الإعلامية، حيث أصبح الكثيرون يتجنبون تناول المواضيع الحساسة.

في عام 2018، بدأت الحكومة العراقية في اتخاذ خطوات لتنظيم العمل الإعلامي في البلاد، وتم اقتراح قوانين جديدة تهدف إلى تنظيم الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك كانت هذه المحاولات تواجه مقاومة من قبل الصحفيين وناشطي حقوق الإنسان، الذين اعتبروا أن هذه القوانين قد تُستخدم كأدوات لتقييد حرية التعبير[36] .

أصبح الإعلام الرقمي يتصدر المشهد الإعلامي في العراق خاصة في مجالات "السوشيال ميديا" وأخبار التكنولوجيا، بينما شهدت الصحافة الورقية تراجعًا تدريجيًا نحو التحول إلى الصحافة الرقمية، ومع ذلك لا يزال غياب قانون ينظم الإعلام الرقمي يثير القلق، حيث يناقش مجلس النواب العراقي منذ عام 2019 مشروع "قانون جرائم المعلوماتية الإلكترونية" دون التوصل إلى إقراره، بسبب اعتراضات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نقابة الصحفيين، التي تخشى أن يتحول القانون إلى أداة لقمع الحريات، وفي ظل هذا الغموض القانوني تتعامل السلطات مع الإعلام الرقمي وفق القوانين السابقة، وتقوم بإحالة المخالفين إلى المحاكم، وتسعى نقابة الصحفيين إلى إقرار قانون خاص بالإعلام الرقمي، وتدافع عن حقوق العاملين في هذا المجال كما تفعل مع الإعلام التقليدي، ومع ظهور الإعلام الرقمي، تم تسريح العديد من العاملين في الإعلام التقليدي، لكن النقابة تمكنت من إيجاد فرص عمل لهم في المكاتب الإعلامية الحكومية والقطاع الخاص، وعلى الرغم من التحديات، تنظر الهيئات الإعلامية والصحفية العراقية بشكل إيجابي إلى التحول الرقمي، حيث توسعت دائرة الإعلام الرقمي وأُنشئت العديد من المواقع الإلكترونية، مما زاد من عدد المتابعين بفضل التنافس في نقل الأخبار بسرعة[35] .

مع مرور الوقت بدأ العديد من الصحفيين والمواطنين في العراق في السعي نحو إنشاء منصات إعلامية مستقلة، وفي عام 2019، ظهرت العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الإعلام المستقل، حيث بدأ الصحفيون في العمل على إنشاء مواقع إخبارية تعكس وجهات نظر متنوعة وتقدم تغطية موضوعية للأحداث، وهذا التوجه نحو الإعلام المستقل كان مدعومًا من قبل المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، التي كانت تسعى إلى تعزيز حرية التعبير في العراق، ومع ذلك كانت هذه المبادرات تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك نقص التمويل والضغط السياس[37] ، ويمكن القول إن المرحلة الثالثة من تاريخ الصحافة العراقية (2014-2025) كانت فترة مليئة بالتحديات والتحولات، ومع صعود وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الصحافة الإلكترونية، أصبح المشهد الإعلامي أكثر تعقيدًا، وعلى الرغم من التحديات الأمنية والرقابية، إلا أن هناك جهودًا مستمرة لتعزيز حرية الصحافة واستقلاليتها[38] .

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 7, No. 3 ISSN: 2788-6026
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070301 Pages: 1-19

الفصل الثاني

التحديات والآفاق المستقبلية للصحافة العراقية

يمثل هذا الفصل محاولة لتحليل الواقع المعقد للصحافة العراقية في مرحلة ما بعد 2003، واستشراف آفاق تطورها المستقبلية، فبعد عقود من الهيمنة الحكومية، وجدت الصحافة العراقية نفسها أمام فرصة تاريخية للتحول إلى إعلام حر ومهني، لكنها واجهت في نفس الوقت تحديات جسيمة تعيق تطورها، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول

التحديات التي تواجه للصحافة العراقية

تواجه الصحافة العراقية في مرحلة ما بعد 2003 مجموعة معقدة من التحديات المتشابكة التي تشكل عقبات كبرى أمام تطورها وتحولها إلى إعلام حر ومهني، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى ما يلي:

1. التحديات الأمنية والعنف ضد الصحفيين

ظلت التهديدات الأمنية تمثل التحدي الأكثر إلحاحاً وخطورة للصحافة العراقية منذ عام 2003، حيث تحول العمل الصحفي إلى مهنة تنطوي على مخاطر جسيمة تصل إلى حد التهديد بالقتل، وفقاً لتقارير منظمة "مراسلون بلا حدود"، صنف العراق لسنوات عديدة كواحد من أخطر دول العالم على العاملين في المجال الإعلامي، مع تسجيل مئات الحالات من الاعتداءات والاغتيالات ضد الصحفيين والإعلاميين[39] ، ويواجه الصحفيون العراقيون مخاطر متعددة الأشكال، تبدأ من التهديدات المباشرة والابتزاز، وتمر بالاختطاف والتعذيب، وصولاً إلى الاغتيال، وتشير إحصاءات نقابة الصحفيين العراقيين إلى مقتل ما يزيد عن 300 صحفي منذ عام 2003 حتى اليوم، بالإضافة إلى آلاف حالات التهديد والاعتداء، وتزداد الخطورة بشكل خاص عند تغطية مواضيع حساسة ومنها [38]:

- تحقيقات الفساد.
- أنشطة الخارجين عن القانون.
- انتهاكات حقوق الإنسان.
- الصراعات الطائفية والسياسية.

2. هيمنة الأحزاب السياسية وتسيس الإعلام

يشكل تسيس الإعلام أحد أخطر التحديات التي تواجه الصحافة العراقية في مرحلة ما بعد 2003، حيث تحولت قسم من المؤسسات الإعلامية من منابر وطنية إلى أدوات في الصراع السياسي والطائفي، والذي امتد تأثيره ليشمل الكثير من مفاصل الدولة، بما فيها المؤسسات الإعلامية [40].

مظاهر الهيمنة الحزبية على الإعلام[41] :

- **سيطرة الأحزاب على الكثير من المؤسسات الإعلامية**: أصبحت معظم وسائل الإعلام الكبرى مملوكة أو خاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر للأحزاب السياسية، فكل كتلة سياسية رئيسية تمتلك اليوم شبكة إعلامية متكاملة تشمل قنوات تلفزيونية وإذاعات وصحفاً ومواقع إلكترونية، تستخدمها كمنصات للترويج لأجنداتها السياسية.
- **تحويل الصحافة إلى خدمة السياسة:** فقدت الوسائل الإعلامية دورها كمؤسسات رقابية مستقلة، وتحولت إلى أدوات تخدم **سياسة** الكتل المتنافسة، وأصبح الخطاب الإعلامي في كثير من الأحيان خطاباً يزيد من حدة الانقسامات بدلاً أن يعمل على رأب الصدوع الوطنية.
- **أزمة التمويل السياسي:** يعتمد معظم الإعلام العراقي اليوم على التمويل الحزبي، سواء بشكل مباشر أو عبر واجهات تجارية، ويفرض هذا النوع من التمويل شروطاً سياسية على الخط التحريري، ويحول الصحفيين إلى مجرد موظفين ينفذون أجندات ممولهم.
- **تغييب الصحافة المستقلة :يواجه** الصحفيون المستقلون والمؤسسات الإعلامية غير المنحازة سياسياً حملات ممنهجة للتهميش والإقصاء، وفهم يعانون من صعوبة الحصول على التمويل، والحرمان من الوصول إلى مصادر المعلومات، وحتى التعرض للتهديد والابتزاز في بعض الأحيان.

3. التحديات الاقتصادية وأزمة التمويل

بينما تحتل التهديدات الأمنية والسياسية العناوين الرئيسية، تمثل الأزمة الاقتصادية تحدياً صامتاً يهدد وجود الصحافة المستقلة في العراق، فوفقاً لتقرير اتحاد الصحفيين العراقيين أغلقت أكثر من 60% من المؤسسات الإعلامية التي تأسست بعد 2003 أبوابها بسبب شح التمويل، بينما تعيش البقية على دعم سياسي أو خارجي [38].

يشهد سوق الإعلانات الإعلامية في العراق تراجعاً كارثياً، حيث تشير الإحصاءات إلى انخفاض الإيرادات الإعلانية بنسبة 70% مقارنة بعام 2010، وهو ما يهدد وجود العديد من المؤسسات الإعلامية، ويرجع هذا الانهيار إلى عدة عوامل مترابطة: فقد تحولت الإعلانات الحكومية التي تشكل 60% من السوق حالياً إلى أداة للضغط السياسي، حيث يتم توزيعها بشكل انتقائي على الوسائل الموالية، بينما تعاني المؤسسات المستقلة من تجويع إعلاني ممنهج، وأما القطاع الخاص فيعاني من عزوف كبير عن الإعلان، حيث انخفضت ميزانيات الإعلان لدى الشركات الكبرى بنسبة 45% خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما تواجه الوسائل الإعلامية المحلية منافسة غير عادلة من القنوات الأجنبية المدعومة من حكوماتها، والتي تستطيع تقديم أسعار إعلانية زهيدة لا يمكن للمؤسسات المحلية منافستها، وهذه الأزمة المتعددة الأبعاد تدفع بالعديد من المؤسسات إلى الإغلاق أو القبول بشروط الممولين السياسيين، وتشكل هذه الحلقة المفرغة تهديداً وجودياً لصحافة حرة ومهنية في العراق، حيث يصبح البقاء مقتصراً على من يقبل الانصياع لشروط الممولين، بينما تختفي الأصوات المستقلة الواحدة تلو الأخرى[42] .

تعيش المؤسسات الإعلامية العراقية معضلة وجودية حقيقية، حيث أصبحت مضطرة للاختيار بين ثلاثة نماذج تمويلية تهدد استقلاليتها المهنية، ويأتي في المقدمة النموذج الأول حيث يعتمد على التمويل السياسي المباشر الذي تحول إلى ظاهرة مهيمنة، حيث تقوم الكتل والأحزاب السياسية بتمويل وسائل الإعلام بشكل كامل أو جزئي، مما يحولها إلى منابر دعائية تكرر خطاب الممول وتتجنب نقد سياساته، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن أكثر من 65% من القنوات التلفزيونية العراقية الكبرى تخضع بشكل أو بآخر لتمويل حزبي [43] ، وأما النموذج الثاني فيتمثل في المنح الخارجية المشروطة التي تقدمها منظمات ودول أجنبية، والتي غالباً ما تحمل أجندات سياسية أو ثقافية لا تتوافق بالضرورة مع أولويات المجتمع العراقي، وقد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى ظهور ما يعرف بـ"الصحافة المؤدلجة" التي تروج لرؤى خارجية بعيدة عن هموم المواطن اليومية، أما النموذج الثالث والأخطر فهو الإعلانات الخفية أو المدفوعة، حيث تقوم جهات مختلفة بدفع أموال مقابل نشر مواد إعلامية تظهر وكأنها محتوى تحريري عادي، وهذه الممارسة التي تتفشى بشكل كبير تخلط بين الخبر والدعاية، وتضلل الجمهور، وتقوض ثقته في الوسيلة الإعلامية، وتشكل هذه النماذج الثلاثة معاً حلقة مفرغة تحول دون تطور إعلام عراقي حر ومستقل[44] .

تؤدي الأزمة المالية التي يعاني منها القطاع الإعلامي إلى تداعيات خطيرة تهدد جوهر العمل الصحفي، حيث تحولت المهنة قليلة الدخل للعاملين فيها، فأجور الصحفيين التي لا تتجاوز 300 دولار شهرياً في أفضل الأحوال، جعلت منهم فئة تعاني من صعوبة تأمين أبسط متطلبات الحياة، مما دفع بالعديدين إلى قبول "الإكراميات" والمواد المدفوعة لسد رمقهم[45].

4. ضعف البنية التحتية والتقنية

تعاني غرف الأخبار والأستوديوهات الإعلامية في العراق من تدهور كبير في البنية التحتية، حيث تعتمد معظمها على معدات عفا عليها الزمن، فالكاميرات المستخدمة في العديد من القنوات التلفزيونية تعود إلى حقبة التسعينيات، فيما لا تزال بعض الصحف تطبع على ماكينات قديمة تنتج نسخاً بجودة متدنية، و تفاقمت هذه المشكلة بسبب الحصار الاقتصادي في التسعينيات ثم سنوات الصراع التي أعقبت 2003، مما حال دون تحديث المعدات أو استيراد التقنيات الحديثة، وتواجه المؤسسات الإعلامية صعوبات كبيرة في استيراد الأجهزة الحديثة بسبب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والمالية[38] .

في عصر التحول الرقمي يعاني الإعلام العراقي من فجوة تقنية كبيرة مع العالم، فخدمات الإنترنت البطيئة وغير المستقرة في العديد من المناطق تحول دون إنتاج محتوى رقمي عالي الجودة أو بث مباشر دون انقطاعات، كما أن ارتفاع تكلفة الاشتراكات في البرامج الاحترافية يجعلها بعيدة عن متناول العديد من المؤسسات، وتحرم هذه المعوقات التقنية الجمهور العراقي من الحصول على محتوى إعلامي بمستوى الجودة المتوفرة في الدول المجاورة، كما تقيد قدرة الصحفيين على تطوير مهاراتهم الرقمية والوصول إلى أحدث أدوات العمل الصحفي.

5.التحديات القانونية والتشريعية

يواجه القطاع الإعلامي في العراق إشكاليات قانونية عميقة تعيق تطوره، رغم التقدم النسبي في بعض التشريعات بعد 2003، فمن ناحية ينص الدستور العراقي على ضمانات لحرية التعبير، لكن من ناحية أخرى تتعارض بعض القوانين النافذة مع هذه المبادئ الدستورية، وتظهر هذه التناقضات جلية في قانون العقوبات الذي لا يزال يحتوي على مواد تجرم "إهانة السلطات" و"نشر الأخبار الكاذبة" بشكل فضفاض يفتح الباب أمام تفسيرات كثيرة، كما أن قانون المطبوعات الجديد، رغم تقدمه النسبي، يحوي ثغرات تسمح

بالرقابة غير المباشرة، مثل اشتراطات الترخيص المعقدة والغرامات المالية الكبيرة التي يمكن أن تدفع بالمؤسسات الصغيرة للإغلاق[46] .

يواجه المشهد الإعلامي العراقي إشكالية قانونية مزمنة تتمثل في تناقض صارخ بين الضمانات الدستورية لحريات التعبير والقيود المفروضة عبر التشريعات النافذة، فبينما يكفل الدستور في المادة (38) حرية التعبير بكل أشكالها، نجد أن قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل يحوي نصوصاً غامضة مثل المادة (226) التي تجرم "إهانة الهيئات الرسمية" والمادة (433) الخاصة بـ"نشر الأخبار الكاذبة"، والتي يتم توظيفها بشكل انتقائي لمحاسبة الصحفيين، كما أن قانون المطبوعات والإعلام رقم (26) لسنة 2015 رغم تقدميته النسبية، يحتوي على ثغرات تشريعية تتيح فرض رقابة غير مباشرة، خاصة في ما يتعلق بالاشتراطات المالية المجحفة لإنشاء المؤسسات الإعلامية ونظام الغرامات المالية الباهظة الذي قد يصل إلى 10 ملايين دينار عن كل مخالفة[45] .

تعكس المنظومة القضائية العراقية إشكالية عميقة في تطبيق القوانين على القضايا الإعلامية، حيث تسجل التقارير المحلية أن 85% من قضايا الصحفيين تستغرق أكثر من سنتين للبت فيها، وفق إحصاءات مرصد حرية الصحافة التابع لنقابة الصحفيين العراقيين، وتتفاقم المشكلة مع استمرار العمل بمواد قانونية قديمة مثل القانون رقم (206) لسنة 1968 الذي يخول وزارة الثقافة صلاحية إغلاق أي مطبوعة دون حاجة لأمر قضائي، لذا اصبح يفضل 62% من الصحفيين تجنب تناول قضايا الفساد خوفاً من الملاحقات القانونية المكلفة، وفق استبيان أجرته منظمة "معهد الإعلام العراقي" عام 2023[47] .

المبحث الثاني

الآفاق المستقبلية للصحافة العراقية

رغم التحديات الجسيمة التي تواجه الصحافة العراقية، فإن المستقبل يحمل في طياته إمكانيات كبيرة للتطوير والتحسين، ويمكن للصحافة العراقية أن تشق طريقها نحو مستقبل أفضل من خلال التركيز على عدة محاور أساسية:

المحور الأول

تعزيز الاستقلالية والمهنية

يشكل تحقيق الاستقلالية المالية والمهنية التحدي الأكبر للصحافة العراقية في مرحلة إعادة البناء، فبعد عقود من التبعية للتمويل الحكومي والسياسي، أصبح تطوير نموذج تمويل مستدام ضرورة وجودية للمؤسسات الإعلامية، وتظهر التجارب الدولية أن نجاح هذا التحول يرتكز على ثلاث ركائز أساسية [48]:

أولاً: تنويع مصادر التمويل

يمكن للمؤسسات الإعلامية اعتماد استراتيجيات تمويلية مبتكرة وهي[44] :

1. **نظام العضوية المدفوعة**: حيث يدفع القراء والمتابعون اشتراكات سنوية مقابل محتوى مميز وحصري، ونجحت هذه التجربة مع منصة "المدى برس" التي تحولت إلى مصدر رئيسي للتحقيقات الاستقصائية.
2. **التمويل الجماعي:** عبر منصات إلكترونية تتيح للجمهور دعم مشاريع صحفية محددة، وسجلت حملة "تحقيق واحد" رقماً قياسياً بجمع 50 ألف دولار لمشروع استقصائي عن الفساد.
3. **الخدمات الإعلامية المدفوعة:** مثل إنتاج التقارير المتخصصة للشركات أو تقديم الاستشارات الإعلامية.

ثانياً: ضبط التنظيم الذاتي:

يتطلب ضمان استقلالية الإعلام:

1. **إنشاء مجلس أعلى للإعلام**: كجهة مستقلة غير حكومية تشرف على:
   - منح التراخيص.
   - مراقبة الأداء المهني.
   - فض النزاعات الإعلامية.
2. **تطوير آليات الشفافية :**بإلزام المؤسسات بالإفصاح عن مصادر تمويلها بشكل دوري.
3. **حماية التعددية الإعلامية :**عبر قوانين تمنع الاحتكار وتضمن تنوع الآراء.

ثالثاً: الارتقاء بالمهنية:

يقتضي بناء ثقافة صحفية جديدة:

1. **مدونة سلوك مهنية :**تلزم الصحفيين ب:
   - التحقق من المعلومات.
   - الفصل بين الخبر والرأي.
   - احترام خصوصية الأفراد.
2. **نظام عقوبات رادع** :لمخالفي المعايير المهنية عبر:
   - إنشاء محكمة إعلامية متخصصة.
   - تطبيق عقوبات تتناسب مع حجم المخالفة.
3. **برامج التطوير المستمر** :عبر ورش عمل شهرية حول:
   - أخلاقيات المهنة.
   - التقنيات الحديثة.
   - مهارات التحقق من المعلومات.

المحور الثاني

التطوير التقني والتحول الرقمي

يشهد العالم تحولاً جذرياً في المشهد الإعلامي مع صعود التقنيات الرقمية، مما يفرض على الصحافة العراقية ضرورة مواكبة هذه التطورات لضمان بقائها وفعاليتها، ويتمثل هذا التحول في ثلاث ركائز أساسية [49]:

1. توظيف التقنيات الحديثة في العمل الصحفي

- استخدام الطائرات المسيرة (الدرونز) في التغطيات الميدانية للمناطق الخطرة.
- اعتماد تقنيات الواقع الافتراضي في سرد القصص الصحفية.
- تطوير تطبيقات مخصصة لجمع المعلومات من الميدان.
- استخدام أنظمة إدارة المحتوى المتطورة لتحسين سير العمل التحريري.

2. بناء منصات رقمية تفاعلية[50] :

- تطوير مواقع إلكترونية متجاوبة مع جميع الأجهزة.
- إنشاء تطبيقات هاتفية توفر تجربة مستخدم متميزة.
- تصميم منصات تفاعلية تتيح مشاركة الجمهور في صنع المحتوى.
- استخدام تقنيات تحليل البيانات لفهم اهتمامات الجمهور.

3. تبني الذكاء الاصطناعي في العمل الصحفي[51]

- استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في:
  - التحقق من صحة الأخبار والمعلومات.
  - تحليل المشاعر في التعليقات على وسائل التواصل.
  - ترجمة المحتوى الصحفي إلى لغات متعددة.
  - إنتاج تقارير آلية عن الأحداث الرياضية والمالية.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر للكشف عن الأخبار الزائفة.
- استخدام تقنيات التعلم الآلي في تصنيف المحتوى الأرشيفي[49] .

المحور الثالث

بناء القدرات وتطوير التعليم الإعلامي

يمثل تطوير التعليم والتدريب الإعلامي حجر الزاوية في إصلاح المنظومة الصحفية بالعراق، حيث تشير الدراسات إلى أن 65% من خريجي كليات الإعلام لا يمتلكون المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، ولمواكبة هذا التحدي، تبرز ثلاث أولويات رئيسية:

1. تحديث المناهج الأكاديمية:

- إدخال مساقات جديدة حول:
  - الصحافة الرقمية وتقنيات السوشيال ميديا.
  - التحقق من المعلومات ومكافحة الأخبار الكاذبة.
  - أخلاقيات الإعلام في العصر الرقمي.
  - صحافة البيانات والتحليل الإحصائي.
- تطوير مختبرات إعلامية مجهزة بأحدث التقنيات.
- إقامة شراكات مع مؤسسات إعلامية رائدة للتدريب العملي.
- تحديث المكتبات الأكاديمية بمصادر معرفية حديثة[52] .

2. برامج التدريب المستمر:

- تنظيم دورات مكثفة في:
  - الكتابة للوسائط المتعددة.
  - إنتاج الفيديو الرقمي والبودكاست.
  - إدارة المنصات الرقمية.
  - الأمن الرقمي للصحفيين.
- إقامة ورش عمل شهرية بمشاركة خبراء دوليين.
- تطوير برامج تدريبية عن بُعد لتوسيع نطاق الاستفادة.
- إنشاء أكاديمية وطنية للتدريب الإعلامي.

3. التخصصات الصحفية الدقيقة [53]:

- تطوير برامج متخصصة في:
  - الصحافة الاستقصائية.
  - الصحافة الاقتصادية.
  - الصحافة العلمية.
  - صحافة التحقيقات الجنائية.
  - صحافة حقوق الإنسان.
- إعداد كوادر متخصصة في تغطية القطاعات الحيوية.
- تعزيز التعاون بين كليات الإعلام والكليات المتخصصة.

المحور الرابع

تعزيز الحماية القانونية والمجتمعية

يواجه الصحفيون العراقيون تهديدات متزايدة تفرض ضرورة تطوير منظومة متكاملة للحماية، تجمع بين الإصلاح القانوني والدعم المجتمعي، وتشير إحصاءات مراسلون بلا حدود إلى أن العراق يصنف ضمن أخطر 10 دول على الصحفيين عالمياً[54] ، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً على عدة مستويات:

1. الإصلاح التشريعي العاجل:

- مراجعة شاملة لقوانين العقوبات والمطبوعات لإلغاء المواد التي تجرم العمل الصحفي
- إصدار قانون خاص بحماية الصحفيين يتضمن[45] :
  - عقوبات مشددة لمرتكبي الاعتداءات ضد الإعلاميين
  - ضمانات لحماية مصادر الصحفيين
  - حظر الرقابة المسبقة على المحتوى
  - إجراءات سريعة للتحقيق في انتهاكات حرية الصحافة
- إنشاء صندوق تعويضات للصحفيين ضحايا العنف

2. تطوير آليات القضاء الإعلامي:

- تأسيس دوائر قضائية متخصصة في قضايا الإعلام
- تقليص مدة التقاضي في قضايا الصحفيين إلى حد أقصى 3 أشهر
- تدريب القضاة على خصوصية القضايا الإعلامية
- إنشاء نيابة عامة متخصصة في جرائم ضد حرية التعبير[52] .

رغم كل التحديات، فإن الصحافة العراقية تمتلك إمكانيات كبيرة للتطور والنهوض، والمزيج بين الطاقة الشبابية والتحولات التكنولوجية والرغبة المجتمعية في التغيير، يمكن أن يشكل أساساً لمستقبل أفضل للإعلام العراقي، ولكن تحقيق هذا المستقبل يتطلب عملاً منظماً وجهداً متواصلاً من جميع الأطراف المعنية: الصحفيين، المؤسسات الإعلامية، الحكومة، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني.

الخاتمة

تعتبر الصحافة العراقية في القرن الحادي والعشرين مرآة تعكس التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها البلاد، فقد واجهت الصحافة العراقية تحديات كبيرة منذ بداية الألفية الجديدة، بدءًا من الأزمات الأمنية والسياسية التي أعقبت الاحتلال الأمريكي عام 2003، وصولاً إلى التغيرات التكنولوجية السريعة التي أثرت على وسائل الإعلام التقليدية.

تواجه الصحافة العراقية في مرحلة ما بعد 2003 مجموعة معقدة من التحديات التي تعيق تطورها وتحولها إلى إعلام حر ومهني، وتعد التحديات الأمنية والعنف ضد الصحفيين من أبرز العقبات، حيث يتعرض العديد من الصحفيين للتهديدات والاعتداءات، مما يخلق بيئة عمل غير آمنة، وتشكل هيمنة الأحزاب السياسية وتسيس الإعلام تؤدي إلى فقدان الاستقلالية، حيث تسعى هذه الأحزاب إلى توجيه الرسائل الإعلامية بما يتناسب مع مصالحها، مما يحد من حرية التعبير.

ويعاني القطاع الإعلامي من ضعف البنية التحتية والتقنية، مما يؤثر على جودة المحتوى الإعلامي وقدرته على المنافسة مع وسائل الإعلام العالمية، كما أن التحديات الاقتصادية وأزمة التمويل تلقي بظلالها على المؤسسات الإعلامية، حيث تعاني من نقص الموارد المالية اللازمة لتطوير خدماتها وتوسيع نطاق تغطيتها، وتحديات الحوكمة والإدارة تتعلق بعدم وجود سياسات واضحة تدعم الصحافة المستقلة، مما يؤدي إلى عدم استقرار المؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى التحديات القانونية والتشريعية حيث تفتقر القوانين إلى الحماية الكافية للصحفيين، مما يزيد من المخاطر التي تواجههم، و تشكل هذه التحديات مجتمعة عقبات رئيسية أمام تطور الصحافة العراقية نحو إعلام حر ومهني.

رغم التحديات الجسيمة التي تواجه الصحافة العراقية، فإن المستقبل يحمل في طياته إمكانيات كبيرة للتطوير والتحسين، ويمكن للصحافة العراقية أن تشق طريقها نحو مستقبل أفضل من خلال التركيز على عدة محاور أساسية، والمحور الأول هو تعزيز الاستقلالية والمهنية، حيث يجب على المؤسسات الإعلامية العمل على بناء سمعة قوية كمصادر موثوقة للمعلومات، مما يتطلب الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية في العمل الصحفي، والمحور الثاني يتعلق بالتطوير التقني والتحول الرقمي، حيث يمكن للإعلام العراقي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتوسيع نطاق وصوله وزيادة تفاعله مع الجمهور، ويشمل ذلك استخدام منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية لتقديم محتوى متنوع وجذاب، والمحور الثالث هو بناء القدرات وتطوير التعليم الإعلامي، حيث يجب تعزيز برامج التدريب والتأهيل للصحفيين، مما يسهم في رفع مستوى الكفاءة والاحترافية في العمل الإعلامي، والمحور الرابع هو تعزيز الحماية القانونية والمجتمعية للصحفيين، من خلال سن قوانين تحمي حرية التعبير وتضمن حقوق الصحفيين، مما يساهم في خلق بيئة عمل آمنة ومستقرة.

نتائج البحث

1. تمتلك الصحافة العراقية تاريخًا غنيًا ومعقدًا يمتد عبر العصور، بدءًا من العهد العثماني وصولاً إلى العصر الحديث، ولقد شهدت الصحافة في العراق تحولات كبيرة تعكس التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي العهد العثماني كانت الصحافة وسيلة للتعبير عن الرأي العام، بينما في العهد البريطاني والملكي، تطورت لتصبح أداة للتأثير السياسي، ومع قيام الجمهورية، شهدت الصحافة مزيدًا من التقدم، لكنها واجهت تحديات كبيرة خلال الحروب والأزمات.
2. بعد عام 2003، شهدت الصحافة العراقية انفجارًا إعلاميًا غير مسبوق، وظهرت العديد من القنوات التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية، مما أدى إلى تنوع كبير في المشهد الإعلامي.
3. منذ عام 2008 بدأت الصحافة العراقية تعاني من هيمنة جهات مختلفة، مما أثر سلبًا على استقلاليتها وحرية التعبير، وتسعى هذه الجهات إلى توجيه الرسائل الإعلامية بما يتناسب مع مصالحها، مما يؤدي إلى تسيس الإعلام وفقدان المصداقية.

4. لا تزال التحديات الأمنية تشكل عقبة رئيسية أمام الصحفيين في العراق، حيث يتعرض العديد منهم للتهديدات والعنف، و تخلق هذه الظروف بيئة عمل غير آمنة، مما يؤثر سلبًا على قدرة الصحفيين على أداء مهامهم بحرية وموضوعية.
5. تعاني المؤسسات الإعلامية في العراق من نقص التمويل، مما يؤثر على قدرتها على تقديم محتوى عالي الجودة وتطوير خدماتها، وتعود هذه الأزمة إلى عدة عوامل، منها تراجع الدعم الحكومي والاعتماد على الإعلانات التي قد تكون غير كافية.
6. تفتقر الصحافة العراقية إلى البنية التحتية التقنية اللازمة، مما يحد من قدرتها على المنافسة مع وسائل الإعلام العالمية، وضعف البنية التحتية يشمل نقص المعدات الحديثة، مثل الكاميرات وأجهزة البث، بالإضافة إلى ضعف الاتصال بالإنترنت في بعض المناطق.
7. تفتقر القوانين العراقية إلى الحماية الكافية للصحفيين، مما يزيد من المخاطر التي تواجههم ويؤثر على حرية التعبير، والقوانين الحالية قد تكون غير واضحة أو غير فعالة، مما يتيح المجال للتهديدات والمضايقات.
8. هناك إمكانيات كبيرة للتحول الرقمي في الصحافة العراقية، مما يمكنها من الوصول إلى جمهور أوسع وتقديم محتوى مبتكر، ويشمل التحول الرقمي استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية، لتوسيع نطاق التفاعل مع الجمهور.
9. يعد تطوير التعليم الإعلامي وبناء القدرات من العوامل الأساسية لتحسين مستوى الاحترافية في العمل الصحفي.
10. تعزيز الحماية القانونية والمجتمعية للصحفيين يعد خطوة ضرورية لضمان بيئة عمل آمنة ومستقرة. يجب أن تشمل هذه الحماية تشريعات تحمي حقوق الصحفيين وتضمن حرية التعبير.

التوصيات

1. يُوصى بإجراء أبحاث مستقبلية تركز على تأثير التحول الرقمي على الصحافة العراقية، بما في ذلك كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة المحتوى وزيادة التفاعل مع الجمهور وتشجيع إصدار الصحافة الإلكترونية.
2. من المهم إجراء أبحاث حول دور الصحافة المستقلة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.
3. يُوصى بإجراء تقييم شامل لبرامج التعليم الإعلامي في العراق، بما في ذلك مدى فعاليتها في إعداد الصحفيين لمواجهة التحديات الحالية.
4. يجب إجراء أبحاث حول نماذج التمويل المستدام للمؤسسات الإعلامية في العراق، بما في ذلك كيفية تنويع مصادر الدخل وتطوير شراكات مع المنظمات الدولية.
5. يُوصى بإجراء أبحاث حول تأثير القوانين والتشريعات على حرية الصحافة في العراق، بما في ذلك تحليل كيفية تأثير القوانين الحالية على حماية الصحفيين وحرية التعبير.

المصادر

[1] صابات، خليل، وعبد العظيم، جمال. (2001)، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠٠١ م.
[2] بطي، رفائيل. (2017). الصحافة في العراق، مؤسسة هنداوي.
[3] بطي، فائق، (2010)، الموسوعة الصحفية العراقية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
[4] الشلال، عمر إبراهيم، (2005)، دراسة التطورات الثقافية في العراق للفترة من 1869-1914 في العهد العثماني الأخير. مجلة كلية الإلهيات بجامعة أوندوكوز مايس.
[5] قانون المطبوعات العثماني، الصادر عام 1857 والمعدل عام 1865.
[6] البستاني، عبد الله إسماعيل، (1950)، حرية الصحافة - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
[7] التكريتي، منير بكر، (1969)، "الصحافة العراقية: نشأتها وتطورها "، مجلة الآداب، العدد 12.
[8] الراوي، خالد حبيب، (1997)، الصحافة في البصرة خلال الحرب العالمية الأولى مجلة آفاق عربية، العدد 4.
[9] المشهداني، سعد سلمان، (2013)، تاريخ وسائل الإعلام في العراق، النشأة والتطور، دار أسامة للنشر، الأردن.
[10] بطي، فائق، (1972)، تطور المقال في الصحافة العراقية دراسات في الصحافة العراقية، السلسلة الإعلامية 30، وزارة الإعلام.
[11] جريدة الوقائع العراقية، العدد 234، في 26/10/1924م.
[12] قانون المطبوعات رقم (82) لسنة 1931، مطبعة الحكومة العراقية، 1931.
[13] جريدة الوقائع العراقية، العدد 1280، في3/8/ 1934ر قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ المعدل بقانون تعديل قانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة العراقية، 1934م.
[14] الحسني، عبد الرزاق، (1988)، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام بغداد.

[15] الراوي، أيمن علي صالح، (2022)، نشأة الصحافة العراقية المطبوعة وتطورها، مجلة بحوث الشرق الأوسط، السنة الثامنة والأربعون، العدد السادس والسبعون.
[16] جريدة الوقائع العراقية، العدد 3510 في 11/16/ 1954م.
[17] الراوي، خالد حبيب، (1997)، الصحافة في البصرة خلال الحرب العالمية الأولى مجلة آفاق عربية، العدد 4.
[18] زكو، سلوى، (1969)، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، مطبعة الجمهورية(بغداد).
[19] جريدة الوقائع العراقية، العدد ،214، في8/22/ 1959.
[20] الراوي، خالد حبيب، (1989)، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، مجلة الأمن القومي، العدد 11، بغداد.
[21] حسن، لؤي مجيد، (1995)، الخصائص المهنية للصحفيين العراقيين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب قسم الإعلام.
[22] بطي، فائق، (1968)، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، مطبعة الأديب البغدادية.
[23] قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة رقم (155) لسنة 1967.
[24] البكري، وائل، (1994)، تطور النظام الصحفي في العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام..
[25] قانون المطبوعات الجديد رقم (206) لسنة 1968.
[26] الهيتي، هادي نعمان، (1980)، الاتصال الجماهيري في العراق – وسائله واتجاهاته السياسية، أطروحة دكتوراه في الإعلام غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة.
[27] الدهان، رواء هادي، (2006)، التغطية الصحفية للأخبار السياسية المحلية في الصحف العراقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد كلية الإعلام.
[28] محسن، حميد جاعد، (1983)، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، مجلة الإعلام العربي، تونس، العدد الأول، حزيران.
[29] البكري، وائل عزت، (1994)، تطور النظام الصحفي في العراق 1958-1980 دراسة تحليلية، بغداد، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة.
[30] ياس خضير البياتي، (1995)، الصحافة العراقية المعاصرة – جدلية الوظيفة السياسية ولغة التعبير في الكتاب الوثيقة، دار الحرية (بغداد).
[31] جريدة الوقائع العراقية، العدد، 3987، بغداد، أيلول 2004م.
[32] جريدة ولاية البصرة الرسمية، العدد (9)، 25 مارس - آذار 1909م. رابعا: الوثائق الرسمية.
[33] نغميش، هاشم أحمد، (2012)، واقع الصحافة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣، العراق، جامعة ديالي، مجلة ديالي، العدد ٥٥.
[34] الخفاف، مؤيد، (2006)، الصحافة العراقية في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥، مجلة الباحث العلمي، العدد الثاني، 2006 م.
[35] فاضل، البدراني، (2008)، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية السنة الثلاثون، العدد (347) بيروت، كانون الثاني 2008م.
[36] العزاوي، خالد جاسم: الصحافة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي، بغداد، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008 م.
[37] عباس، اية جسيل: واقع الاعلام والصحافة في العرا ق بعد عام 2003 (صحيفة المدى نموذجاً)، مجلـــة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 98 لشهر كانون الاول، 2023 م.
[38] عبد العزيز، نرمين نبيل، (2022)، تأثير التحولات السياسية في العراق على النظام الصحفي والاعلامي للفترة 2003-2022، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث والاعلام وتكنولوجيا الاتصال، العدد الثامن، الجزء الثاني،2022 م.
[39] تقارير منظمة "مراسلون بلا حدود "، (2023). www.alaraby.co.uk/entertainment_media:2023
[40] الطالقاني، مثنى ابراهيم، (2024/6/26)، مقال بعنوان " الصحافة العراقيَّة مسيرة إنجاز وتحديات" منشور بموقع وكالة الانباء العراقية: https://www.ina.iq/211436--.html
[41] هاشم، حيدر شهيد، (2022)، تقييم الجمهور لدور الصحافة العراقية في تشكيل مواقفهم أوقات الأزمات، مجلة آداب المستنصرة، العدد 100.
[42] جريدة الشرق الاوسط، (2017/9/3)، مقال بعنوان " الصحافة الورقية في العراق غياب الاحترافية وعزوف عن القراءة " منشور بموقع: https://aawsat.com/home/article/1015491
[43] مراد، اياد احمد، وعلي، هشيار مظفر، وشيخ، هردوان محمود كاكة، (2022)، تأثير التمويل للمؤسسات الصحفية في إقليم كوردستان-العراق: دراسة ميدانية للقائم بالاتصال. مجلة البوليتكنك للعلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد 3 العدد (2).
[44] عبد المجيد، احمد، (2006)، أزمة التمويل في الصحافة العراقية، الاعلان مصدر لاستمرار صدور الصحف المستقلة، بغداد، مجلة الآداب، العدد 73.
[45] النعمان، سعيد. (14 /1/ 2024). مقال بعنوان" الإعلام واقع الحال وطموح المستقبل"، منشور بموقع المنتدى العراقي للنخب والكفاءات: https://iraqi-forum2014.com/committees-ar

[46] البياتي، هيفاء راضي جعفر، (2012)، التنظيم القانوني لحرية الصحافة في دستور جمهورية العراق لسنة 2005(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية الحقوق.
[47] التقرير السنوي لمرصد الحريات الصحفية في العراق. (2011). http://www.hhro.org
[48] عبد المجيد، أحمد، (2024)، أزمة المسؤولية المهنية في صحافة عراق مابعد الحرب، الزمان الدولية، 2024م.
[49] حسن، محمد فليح، (2024)، الصحف الإلكترونية العراقية نشوء ها ودورها (صحيفة الصباح - جريدة الزمان - صحيفة طريق الشعب نماذج)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس والعشرون.
[50] حسين، رسل عل، (14 /2024/1)، مقال بعنوان " تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصحافة التقليدية" بمنشور بموقع اجنادين نيوزANN / : https://www.agnaden.net/?p=51113
[51] الدليمي، عبد الرزاق محمد، (2025/2/3)، رؤية مستقبلية عن تأثير الذكاء الاصطناعي على وسائل الإعلام شبكة أخبار العراق: https://aliraqnews.com
[52] ألبرت، بيري توماس، (1964)، الصحافة اليوم - تطورها وتطبيقاتها العلمية، ترجمة مراون الجابري، دار بدران وشركاه للتوزيع والنشر.
[53] مطشر، حمزة خالد، (2025)، اعتماد شباب العراق على الصحف الإلكترونية في تشكيل اتجاهاتهم نحو قضايا التنمية المستدامة، جامعة واسط، كلية الآداب، قسم الإعلام.
[54] تقارير منظمة "مراسلون بلا حدود". (2024.).www.alaraby.co.uk/entertainment_media